اقتصاد

قرارات غير مدروسة من التعليم العالي

الجامعات الخاصة مهددة بالإغلاق ومستقبل الطلاب إلى المجهول والنتائج تكاد تكون كارثية!

| الوطن

أحدثت الجامعات الخاصة في سورية وكان الهدف منها رفع مستوى التعليم لتشكل جزءا مهما من المنظومة التعليمية.. ولكن غياب إستراتيجيات واضحة أدى إلى صدور عدة قرارات وصفت بأنها غير مبررة وغير مفهومة وقد تؤدي إلى إغلاق الجامعات الخاصة بدلاً من دعمها والأخذ بعين الاعتبار دورها التكميلي في العملية التعليمية برمتها؟!.

وبدلا من سعي الوزارة لدعم استمرار عمل الجامعات الخاصة ونجاحها من خلال توفير جميع الوسائل والأسباب لحماية هذه التجربة وإنضاجها ما ينعكس إيجاباً على المستوى الوطني ولأجيال قادمة، إلا أنها حسب مختصين ومتابعين عمدت إلى إصدار عدة قرارات طالت أداء الجامعات الخاصة، فانعكس الأمر سلباً على الطلاب وعلى العملية التعليمية، في الوقت الذي تزداد فيه الحاجة للتعليم العالي الخاص في سورية.

قرارات لم يعرف الهدف منها ولم تتم دراسة آثارها السلبية في الطلاب ولا في العملية التعليمية والغريب في الأمر استبعاد الجامعات الخاصة عن المشاركة في صنع هذه القرارات وحصر دور الجامعات الخاصة بتنفيذ تلك القرارات بكل منعكساتها دون استشارتها أو حتى الاستماع إلى شكواها ورأيها.

وللدخول في التفاصيل وحسب انتقادات طالت المعنيين في صنع القرار التعليمي، تم على سبيل المثال مؤخراً منح عدة جامعات موافقات وتراخيص لإحداث كليات الصيدلة بغض النظر عن محدودية عدد أساتذة الصيدلة المطلوبين لتحقيق الملاك وتنفيذ القرار!.

كما تمت مناقشة ودراسة قرار نظام الإعارة للأساتذة بين الجامعات لمعالجة محدودية الدكاترة وتعدد التراخيص الممنوحة، الأمر الذي أفسح المجال أمام مزاد علني لزيادة أجور الأساتذة في الكليات الطبية، وأدى إلى رفع أجورهم أوتوماتيكياً وازدياد كلفة استقدامهم إلى الجامعات الخاصة ما انعكس على ارتفاع قيمة الأقساط الجامعية وبالتالي زيادة الأعباء المالية على الطلاب وذويهم الذين فضلوا العزوف عن تعليم أبنائهم لعدم قدرتهم على دفع الأقساط المرتفعة أصلاً والتي أدت هذه القرارات إلى مضاعفتها مرة ثانية.

تساؤلات بالجملة حول الهدف من لجوء الوزارة لإصدار (قرارات غير مدروسة) شكلت أولى نتائجها ازدياداً في الأعباء المالية على الطلاب وعدم قدرتهم على مواصلة تحصيلهم العلمي وفق رغباتهم وقدراتهم.

ومن جملة القرارات التي وصفت بغير المنطقية، منع أستاذ المقرر (في الجامعة الحكومية) في التدريس في الجامعات الخاصة خلال الأيام العادية، وحصر عملية التدريس فقط في يومي العطلة مع فرض عقوبات بحق المخالفين للقرارات الصادرة وهذا سوف يؤثر في الجامعة وفي مسيرتها العلمية وفي إستراتيجيتها وخططها المستقبلية.

والسؤال: كيف يتم إصدار القرار، ولم يحدث لغاية تاريخه درجة الدراسات العليا في الجامعات الخاصة، كما لا يوجد إيفاد داخلي فيها،؟؟!.. دون أن يمنع الأمر سعي الجامعات الخاصة لبناء الكادر التدريسي الخاص فيها.

في السياق ذاته صدرت مؤخراً قرارات أشد وطأة وتأثيراً في العملية التعليمية تم اتخاذها دون الاحتكام إلى أبسط القواعد الاقتصادية والأكاديمية وذلك من خلال تحديد وتخفيض عدد الطلاب في الكليات الطبية في الجامعات الخاصة قبل أسبوعين من فتح باب التسجيل للعام الدراسي في وقت كانت الكليات فيه قد أكملت طواقمها التدريسية والتشغيلية استعداداً لعام دراسي جديد بأعداد طلابية تتناسب مع الطاقة التشغيلية لهذه الكليات أسوةً بالسنوات السابقة؟.

وشكل قرار الوزارة صفعة في وجه الجامعات دون الأخذ بعين الاعتبار حجم الاستثمارات المشغلة لديها والطاقة الاستيعابية لكل جامعة منها

وهل من العدالة بمكان أن تخضع كل الجامعات بغض النظر عن حجم استثماراتها وطاقتها الاستيعابية ونتائجها العلمية والبحثية لنفس العدد!

إن هذا الإجراء وضع الطلاب وذويهم أمام خيارين «أحلاهما مر» إما أن تتم دراسة ما لا يرغب به الطالب، أو أن يضطر للسفر ليدرس ما لاطاقة له به، وفي كلتا الحالتين يكون الطالب قد دفع الفاتورة مرتين؟!!

ليضطر الطالب لدراسة فرع لا يرغب به أو دفع الأقساط بالعملة الأجنبية إضافة إلى تكاليف الإقامة والسفر لأن عدد الطلاب الراغبين بالتحصيل العلمي العالي تتجاوز نسبته الطاقة الاستيعابية للجامعات الحكومية والخاصة مجتمعين.

وحسب جملة الشكاوى، فإن مثل هذه القرارات ستدفع الطلاب حتماً إلى البحث عن الجامعات في الدول الأخرى، وبالتالي تتفاقم المشكلة وتزداد الخطورة، في بدء عملية الهجرة وما يرافقها من فقدان في الطاقات البشرية وحرمان الدولة منها ونزف حاد للقطع الأجنبي ولاسيما أن التكاليف مضاعفة في الدول المجاورة.

وما دامت معادلة نسبة الطالب إلى الأستاذ محققة وفق قواعد الاعتماد العلمي.. فماذا يمنع من زيادة عدد المقاعد في الجامعات الخاصة، علما أن ٢٣ جامعة خاصة تضم كليات طبية تلقى رغبة شريحة كبيرة من المسجلين فيها.

كما أنه عندما يتم تقييد جامعة بكامل طاقتها الاستيعابية بعدد قليل من الطلاب وتكون طاقتها الاستيعابية أكبر من ذلك وكلفتها التشغيلية كبيرة ستعمد هذه الجامعات حتماً لتوزيع أعباء الكلف الثابتة على هذا العدد القليل، ما سيؤدي إلى رفع الأقساط بشكل كبير حتى يتم تعويض وسد النقص الحاصل في الريعية الاقتصادية لمثل هذا النوع من الاستثمارات، وبالتالي سيؤدي إلى ارتفاع الأقساط وتحميل الطالب وذويه أجوراً أعلى.

بالنهاية تزداد المشكلة وتتفاقم الأزمة ويقع على عاتق الطالب وذويه العبء الأكبر في تحملها رغم مبررات الوزارة بأن الهدف من خفض العدد هو مراعاة الجودة العلمية والنوعية في الجامعات الخاصة.

ما سبق يوضح غياب إستراتيجية واضحة للتعامل مع الجامعات الخاصة كما يعكس غياب المرونة لدى الكثير من القرارات التي حسب مصادر أكدت لـ«الوطن» أنها صدرت بشكل لم يرض معظم الجامعات الخاصة، ويدعو إلى وضع توجه جديد لدى الوزارة في تعزيز دور ومكانة الجامعات لا وضع العجلات أمامها، مع طرح حلول وإيجاد بدائل منصفة تخص أي قرار صادر بحق الجامعات الخاصة.

ومن الغريب بمكان وغير المنطقي أيضاً إصدار قرار غير منصف للجامعات الخاصة وبحضور ممثلين عن هذه الجامعات داخل مجلس التعليم العالي؟!

والسؤال الذي يطرح هنا: هل يتم الضغط على ممثلين التعليم الخاص ليوافقوا على قرارات مجحفة بحقهم؟ أم إن القرارات تصدر من خارج مجلس التعليم ودون علمهم؟ أم إن عددهم القليل داخل مجلس التعليم لا يسمح لهم بالاعتراض على القرارات وسط آلية تصويت تمنح الغلبة للقطاع العام وقرارات الوزارة!!

وناشد عدد من الطلاب والأهالي والمستثمرين رئيس مجلس الوزراء إيلاء الاهتمام الأكبر من الحكومة بالتعليم العالي الخاص للحد من تخبط القرارات غير المسؤولة وغير المدروسة التي مصيرها هدر المال العام وهجرة عدد من الطلبة وحرمان الدولة من مواردها البشرية والمالية في وقت بدت الحاجة ماسة والضرورة قصوى للحفاظ على ما تبقى بعدما أضاعت سنوات الأزمة والحرب القسم الأكبر منها.

صفعة في وجه الجامعات بتخفيض العدد بالكليات الطبية.. والطلاب أمام خيارين «أحلاهما مر»!

مناشدات للحكومة للاهتمام الأكبر بالتعليم الخاص والحد من تخبط القرارات

بهدف الوصول لأكبر شريحة وضمن مخطط إقراض أولي بحدود ٢٠٠ قرض شهرياً

«الأولى للتمويل الصغير» تفتتح فرعيها السابع عشر والثامن عشر في الدريكيش وجبلة

| مازن جبور

افتتحت مؤسسة التمويل الصغير الأولى– سورية فرعيها السابع عشر والثامن عشر الجديدين في مدينتي الدريكيش وجبلة، وتم الافتتاح تحت رعاية حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام، وبحضور الممثل المقيم لشبكة الآغا خان للتنمية في سورية، محمد سيفو، والرئيس التنفيذي للمؤسسة فرهاد ذو الفقار علي، وعدد من الشخصيات الحكومية والعامة في المناطق المذكورة.

وجاء افتتاح الفرعين ضمن خطة المؤسسة للتوسع وضمان الوصول إلى شريحة أكبر من الناس في هذه المناطق المهمة لتلبية احتياجاتهم من خدمات التمويل الصغير والإيداع الصغير، التي تتناسب مع حجم أعمالهم وإمكاناتهم.

وتشمل هذه الخدمات كلاً من القروض الزراعية، والصناعية، والمهنية، والحرفية، والتجارية، والقروض الاجتماعية التنموية، وتتضمن قروض السكن والتعليم والصحة، إضافة إلى خدمات الإيداع بأنواعها.

وأكد درغام أن مصرف سورية المركزي كجهة أو سلطة نقدية لديه هدف تشجيع جميع المصارف أو جهات التمويل على التوسع بخدماتها وهذا التوسع من الممكن أن يتم عن طريق فروع أو مكاتب وما شابه ذلك، معتبراً أن الأمر الأهم أن يكون هناك عملية تطوير للخدمات التي من الممكن أن تقدم سواء من حيث الكم أم النوع.

وأشار إلى أنه في مؤسسة الآغا خان تم رفع سقوف القروض المقدمة، مؤكداً أنه خلال الفترة القادمة سيكون هناك إمكانية لمنح القروض وفتح الحسابات في المكاتب المحدثة ذاتها، لافتاً إلى أن الأمر الأهم الذي يتم السعي إليه هو جعل هذه المؤسسات تتواصل فيما بينها سواء بعملية التحويلات أم التخاطب، والاستعلام، معتبراً أن قوة هذه المؤسسات هنا تكمن، إضافة إلى أن ذلك يفيد المصارف بأن تتجنب المقترضين غير الجديين وأن تركز على المقترضين الجديين بمنحهم قروضاً إضافية كلما كانت عملية السداد سليمة.

وأكد درغام أن ما يهتم به مصرف سورية المركزي خلال الفترة القادمة هو تخفيض التكلفة على القروض التي تقدمها مؤسسة الأولى للتمويل الصغير، موضحاً أن ذلك يمكن أن يتم بأسلوبين إما بتخفيف التكلفة على الإيداعات نسبيا ومن ثم تنخفض التكلفة من ناحية الإقراض وإما بالذهاب اتجاه عملية الدعم بحيث عندما يكون هناك مشروع مهم للبلد يوظف يداً عاملة أكبر ويدعم التصدير من الممكن أن يفكر المصرف المركزي بدعم فائدة لهذه المشاريع.

من جهته بين الممثل المقيم لشبكة الآغا خان للتنمية أن الهدف من افتتاح الفروع الجديدة هو خدمة الناس المحتاجة للمساعدة، مؤكداً أن شبكة الآغا خان للتنمية تتوسع في أمور التنمية أينما كان هناك حاجة، وأضاف حالياً في وضع البلد وبعد دراسة معمقة وجدنا أن الناس بحاجة لمساعدات مالية نقدية لتحسين وضعهم.

وأكد سيفو أن الشبكة تخاطب شريحة واسعة من الشباب معربا عن أملها في شباب القطر أن يبحثوا عن مصادر دخل وعن مشاريع جديدة، مؤكداً استعداد الشبكة لتمويلهم.

وأوضح أن التمويل الصغير يخاطب إعادة الإعمار مخاطبة مباشرة لأن الكثير من المنازل مدمر جزئيا والتهديم الجزئي يستفيد من القروض الصغيرة لإعادة الترميم والعودة إلى المنزل مباشرة لسكنه.

وبين أنه سيتم التوسع في الأعمال بشكل كبير، مؤكداً أنه أينما كان هناك حاجة ستكون شبكة الآغا خان حاضرة للتوسع، لافتاً إلى أن للمؤسسة الأولى للتمويل الصغير نشاطاً حالياً في سبع محافظات كاشفاً عن تصور وخطط لتغطية القطر كله.

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي للمؤسسة أن التوسع الجديد في منطقتي الدريكيش وجبلة، يأتي بناءً على هدف المؤسسة الأساسي في الوصول إلى الشريحة الهشة وغير المخدمة من المجتمع، والمساهمة في تحسين نوعية حياتهم بأنسب الوسائل.

وأضاف: نحن سعداء لإخباركم بأن حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام يقدم دعماً كبيراً من خلال تغيير الأنظمة والقوانين وسيكون هناك أخبار جيدة في الفترة القادمة بخصوص رفع سقف القرض.

وأكد رئيس فرع اللاذقية وجبلة للمؤسسة، أيهم رستم، أنها تقدم خدمات الإيداع والإقراض، والهدف من فتح هذه المكاتب والانتشار هو توفير الوقت والجهد، خصوصاً أنها مجهزة بكوادر وموظفين وتجهيزات كاملة لجميع العملاء بحيث أصبح العميل يصل إلى المؤسسة بشكل أسرع ووقت أقل وهو ما يقود لخدمة أفضل وهذه خطوة أولى من خطط التوسع للمؤسسة في محافظة اللاذقية وريفها.

وأردف: لدينا نوعان من المنتجات، نوع الهدف منه دعم مشاريع مولدة للدخل متنوعة تشمل القطاع الزراعي والصناعي والمهني وهناك نوع آخر يغطي الحاجات الاجتماعية من صحة وتعليم وحتى قروض الترميم والدعم المنزلي وهي قروض إجراءاتها بسيطة، بيانات رواتب الموظفين، وتوقع من مكتب جبلة أن يغطي المدينة وريفها مع حركة إقراض بداية بحدود ٢٠٠ قرض شهريا وبنمو مستمر وتوسع أكبر.

من جانبه، أكد مدير فرع صافيتا والدريكيش حازم حسن، أن «الأولى للتمويل الصغير» تختلف عن البنوك الرسمية، من حيث إن الورقيات والوثائق التي تطلب في البنوك الرسمية لا يتم طلبها من المؤسسة، مؤكداً أنه بمجرد أن يكون الشخص يرغب بالعمل وتطوير نفسه يتم دراسة وضعه وتقديم القرض له.

وأكد أن الشروط بسيطة وهي أن يكون المقترض عربياً سورياً وعمره بين ١٨ و٦٥ سنة ولديه مشروع يدر دخلاً، وأنه حتى في حالة القروض الاجتماعية فإن المؤسسة تقوم بدراسة السوق بشكل دائم وتعمل على تطوير منتجاتها وفق وضع السوق، موضحاً أنه لذلك تم تطوير سقف القرض حيث كان قبل الأزمة ١٥٠ ألف وأصبح مليوناً ونصف المليون الآن ليواكب التضخم الحاصل بالعملة.

وكانت مؤسسة التمويل الصغير الأولى – سورية قد بدأت العمل بشكل رسمي في سورية، في تشرين الأول من عام ٢٠٠٨، بناء على المرسوم رقم ١٥ لعام ٢٠٠٧، الذي سمح بإنشاء مؤسسات مالية للإقراض الصغير في سورية لتكون أول مؤسسة مالية مرخصة تقدم خدمات التمويل الصغير في سورية.

حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام والممثل المقيم لشبكة الآغا خان في سورية محمد سيفو والمدير التنفيذي للمؤسسة فرهاد علي

صورة جماعية للحاكم والممثل المقيم مع كادر المؤسسة وجانب من الحضور